

13 جانفي 2016

00290

مذكرة

إلى

السادة والسيدات رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية

ومدير إدارة المؤسسات الكبرى

ورؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأدعاءات

الموضوع: حول المراجعة المعمقة الهادفة.

المرجع: - المذكرة الإدارية عدد 40 بتاريخ 05 جانفي 2015

- المذكرة الإدارية عدد 830 بتاريخ 20 نوفمبر 2013

في إطار الرفع من قدرة أداء مصالح المراقبة الجبائية ولغاية تحسين نسبة التغطية للملفات الجبائية تمت دعوتكم بمقتضى المذكرة الإدارية عدد 40 بتاريخ 5 جانفي 2015 إلى برمجة ملفات للمراجعة المعمقة دون أن تشمل عملية المراجعة أليا كامل الفترة التي لم يشملها التقادم وكامل الأدعاءات الخاضع لها المطالب بالأداء.

إلا أنه ومن خلال متابعة تنفيذ برنامج المراجعة لسنة 2015، تبين عدم تفعيل هذا الإجراء.

لذا، ونظرا للإيجابيات المباشرة وغير المباشرة لهذا الإجراء من الرفع في عدد الملفات المراجعة وحسن توزيع العبء الجبائي على كافة المطالبين بالأداء وتحسين نسبة التغطية للنسيج الجبائي وتوفير مناخ يشجع على المصالحة مع المطالب بالأداء ويوفر الضمانات الكافية لاستخلاص المبالغ المستوجبة دون إثقال كاهل المؤسسة بدفع مبالغ مالية هامة، أنتم مدعوون إلى تفعيل هذا الصنف من المراجعة واتخاذ كل التدابير اللازمة عند إعداد برنامج المراجعة المعمقة لسنة 2016 لبرمجة ملفات لمراجعة معمقة:

- تتعلق بفترة محددة (سنة أو أكثر)؛
- بعنوان الأداء على القيمة المضافة وعند الإقتضاء بعنوان المعلوم على الإستهلاك ؛
- بعنوان الخصم من المورد ؛
- بالإعتماد على مقاييس أخرى أو لتدارك إخلال معين تمت معاينته على مستوى العديد من المؤسسات الناشطة في قطاع ما.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمحقق اقتراح تعميم عملية المراجعة على بقية السنوات والأداءات حسب أهمية انعكاسات الإخلالات المعاينة على احتساب بقية الأداءات ومدى تأثيرها على النتائج المصرح بها، الذي يتم البت فيه من قبل رئيس خلية المراجعة الجبائية ورئيس المركز الجهوي لمراقبة الأداءات أو رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية أو مدير إدارة المؤسسات الكبرى لاتخاذ القرار المناسب.

ونظرا لأهمية الموضوع أنتم مدعوون إلى الحرص على تطبيق ما ورد بهذه المذكرة.

المدير العام للأداءات
الإمضاء: رياض القروي